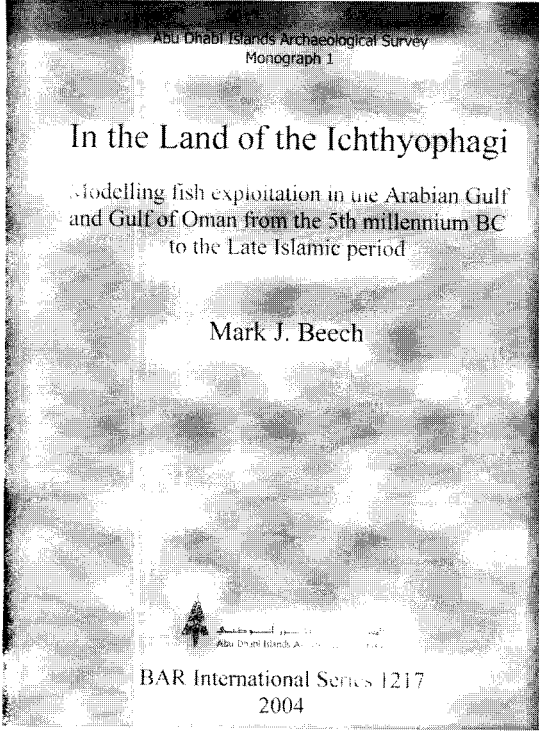


## عرض الكتب



اسم الكتاب : في أرض السمّانة.

المؤلف : مارك ج. بيتش.

الناشر : B.A.R. Oxford

سنة النشر : ٢٠٠٤ م.

رقم الإيداع : ISBN 1841715778

مقاس الكتاب : ٢١ × ٢٩,٥ سم.

عدد الصفحات : ٢١٤ صفحة (وتشمل ١٢٦ شكلاً).

عرض : أ.د. عباس سيد أحمد محمد علي.

يحتوي هذا المجلد ٢١٤ صفحة، من حجم (A4) اشتملت على: تسعة فصول و١٢٦ شكلاً و٢٣٢ جدولاً وثمانية ملاحق، إضافة إلى تقديم وقائمة بالمراجع. والمجلد، كما يذكر المؤلف، هو نسخة غير معدّلة من رسالة الدكتوراه، التي قدمت وأجيزت في قسم الآثار بجامعة يورك البريطانية، ونشرتها مؤسسة (B. A.R.) في أكسفورد تحت الرقم ١٢١٧، ضمن سلسلة رسائل الدكتوراه.

استند الباحث على حقيقة أن ممارسة صيد الأسماك لعبت دوراً مهماً، ضمن المرتكزات الغذائية للإنسان في الماضي. وفي الفصل الأول من المجلد (ص ١ - ٤) حدد الباحث الأهداف، التي يسعى لتحقيقها وقد لخصها في التالي:

- ما الدور الذي لعبته التطورات المتعاقبة في المنطقة، في تشكيل أنماط ممارسة صيد الأسماك؟

- ما تأثير المكان والمناخ في استغلال الأسماك في منطقة البحث؟

- هل هناك ما يشير إلى ممارسة موسمية للصيد في الماضي، مرتبطة بحركة الترحال في المنطقة؟

- هل هناك ما يشير إلى تجفيف الأسماك أو تخزينها أو المتجارة بها، في الحقب الماضية؟  
إلى جانب ذلك، طرح الباحث أسئلة فرعية أخرى، مثل التحولات في تقنية الصيد، واختيار أماكن دون أخرى .. ونحو ذلك .

تبنيّ الباحث منهجاً متداخلاً التخصصات، وجرى البحث داخل إطار جغرافي يتشكل في معظمه من الجزء الجنوبي من الخليج العربي (سواحل دولة الإمارات المتحدة وخليج عمان)، وفي إطار تاريخي يمتد لنحو ٧٠٠٠ سنة (من الألف الخامس ق.م وحتى الفترة الإسلامية المتأخرة) .

لعبت المنطقة التي يغطيها البحث دوراً في مدنات الشرق الأدنى القديم، حيث شكل الخليج معبراً، منذ العصر الحجري الحديث، لحركة تجارية بين مجتمعات ملوخوا (وادي السند)، وماجان (عمان)، وعيلام (إيران)، وديلون، ووادي الرافدين. وقامت على سواحل عدة مستوطنات شكلت منافذ للتجارة الداخلية، إلى جانب دورها في تجارة الخليج الدولية.

بداية الألف الخامس وفدت إلى المنطقة سمات رافدية شمالية، فيما عرف بحضارة العبيد، التي كُشف عنها في عدد من المواقع على امتداد الخليج (٥٠٠٠ - ٣٠٠٠ ق.م). ثم استعرض الباحث، بإيجاز، أهم سمات الفترات اللاحقة، بدءاً بفترة حفيت، وأم النار، ووادي سوق، مروراً بالعصر الحديدي، ثم حقب المدينيات القديمة، والفترة الكلاسيكية، والإسلامية، حتى بداية التاريخ الحديث بمجيء البرتغاليين.

هدف الفصل الثالث (ص ١٩ - ٤٩) إلى إجراء دراسة إثنوغرافية تكشف عن أنواع الأسماك المستغلة والمتوافرة حالياً في مياه الخليج، وهل يوجد تباين في تلك الأنواع بين منطقة وأخرى؟ وما الوسائل التقليدية المتبعة حالياً في صيد الأسماك؟ فالخليج اليوم يزخر بتباين هائل في أنواع الأسماك ووفرته بين منطقة وأخرى. فقد لوحظ أن شمال الخليج وشرقه أكثر وفرة في أنواع معينة من الأسماك، مقارنة بالمناطق الأخرى منه. وهذا التباين في الوفرة والتوزيع ربما يُعزى لوجود بيئة مائية خاصة هي الأفضل لهذا النوع من الأسماك عن غيره. غير أنه لا تتوافر معلومات كافية من الخليج، تسلط الضوء على هذا الاحتمال.

وقد لوحظ من خلال الدراسة الإثنوغرافية، أن فصل الشتاء ليس أفضل الفصول في وفرة الأسماك قرب ساحل الخليج. كما أن الرياح الشمالية خلال فصل الشتاء تعيق عمليات الصيد. كذلك لوحظ أن وفرة الأسماك في الكم والكيف تتزايد بشكل ملحوظ خلال فصلي الربيع والصيف، وأن الكثير من الأسماك تهاجر خلال الشتاء إلى المياه العميقة، بعيداً عن متناول الصيادين.

وبعيداً عن التقنيات الحديثة التي يستخدمها الصيادون، فإن الوسائل التقليدية للصيد، التي كانت سائدة قبل الطفرة النفطية، انحصرت في أنواع من الشباك والشراك والخطاطيف والصنابير. كما تباينت أنواع الأسماك، التي يمكن صيدها بوسيلة أو أخرى. وقد أسهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على بعض القضايا التي طرحها الباحث، كما هو متوقع من هذا النوع من الدراسات.

عالج الفصل الرابع (ص ٥٠ - ٧٥) تطور تقنية صيد

ويحكم طبيعة منطقة البحث، وقيام تلك المستوطنات على سواحل الخليج، كان لصيد الأسماك دور في مرتكزها الغذائي، الأمر الذي لا بد أن ينعكس - بدرجة ما - على المخلفات العضوية في المواقع، وبشكل مادة جديرة بأن تُلقى الضوء على التساؤلات المطروحة.

وفي الفصل الثاني (ص ٥ - ١٨) هدف الباحث إلى تقديم خلفية جغرافية وتاريخية لمنطقة البحث، حدد في بدايته الإطار الجغرافي للمنطقة، ومعالها الطبوغرافية، ودرجة حرارة المياه فيها، ودرجة الملوحة، ومستويات السطح المائي، وكلها عوامل لها دور في تشكيل البيئة البحرية، التي تعيش وسطها أنواع الأسماك التي عرفتها المنطقة. ثم استعرض التحولات المناخية التي شهدتها المنطقة، وتأثر بدورها على تعديل تلك البيئة، بين فترة وأخرى. كما استعرض الباحث الدراسات الأساسية، التي أجراها عدد من الباحثين، تناول كل منهم مجالاً من مجالات المعرفة (الجيولوجيا، الجيومورفولوجيا، البلاينولوجيا، الآثار). وقد جاءت النتائج متطابقة ومتقاربة، وإن اختلفت في بعض تفاصيلها. بعد ذلك استعرض الباحث، بإيجاز، دور الخليج عبر التاريخ، بدءاً من الألف الرابع ق.م حين ورد ذكر الخليج لأول مرة في وثائق أوروك المتأخرة، مروراً بفترة ملوك لجش، وسيادة دلمون، وحقب المدينيات الرافدية، حتى مجيء الإسكندر، وصولاً إلى الفترة الإسلامية، حيث تكشف الوثائق القديمة عن استغلال البابليين والآشوريين والفرس وغيرهم لسواحل الخليج في تجارتهم، على نحو ما كشفت عنه كتابات ابن حوقل وابن المقاور وماركو بولو وابن بطوطة.

وختم الباحث هذا الفصل بعرض موجز للأعمال الأثرية، التي جرت في المنطقة إثر اكتشاف البترول، بدءاً بالأعمال الرائدة للبعثة الدنماركية، التي فتحت المجال لعدد من البعثات من عدد من الأقطار الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، إسبانيا) والآسيوية (اليابان) والأمريكية، مستعرضاً من خلالها الأدوار الحضارية في المنطقة، التي تعود في أقدم حالاتها إلى بداية الهولوسين، إذ تغيب أية معثورات تؤرخ إلى العصر الحجري القديم. وربما كانت أقدم المعثورات هي تلك التي كشف عنها كابل في قطر، وعُرفت بالمجموعة "ب". ومع

الباحث جهداً مقدراً في محاولة جمع مادة من مختلف مناطق الخليج، لإجراء الدراسات المقارنة عليها. وقد أسهم هذا العمل في إعداد ملحق حوى نحواً من ٢١٥ نوعاً من المخلفات العظمية لأسماك الخليج (الملحق ٣).

شرح الباحث في دراسة المخلفات العظمية السمكية، الناتجة عن التقيبات من تلك المواقع الأثرية التي تؤرخ إلى الفترة الممتدة من الألف الخامس ق.م وحتى الفترة الإسلامية المتأخرة. وقد نتجت تلك المادة في معظمها عن التقيبات الأثرية، التي لا تزال جارية لم تشر بعد، ما أتاح للباحث فرصة تطبيق منهج موحد على كامل المادة. وقد نجح الباحث في إقناع مختلف البعثات العاملة في المنطقة بالسماح له بدراسة المادة العظمية السمكية المكتشفة، الأمر الذي يمكن أن يشكل عائقاً في الكثير من الحالات.

وقد دعمت الدراسة الفرضية القائلة إنَّ غذاء سكان السواحل يرتكز دوماً على الصيد البحري. غير أنها أظهرت، في الوقت ذاته، تبايناً في أنواع الأسماك وأحجامها بين منطقة وأخرى. هذا التباين يمكن أن يعزى لعدة أسباب يدركها الباحث، منها: التباين في مناهج جمع العينات بين مختلف البعثات الأثرية، أو مقدرة بعض المخلفات على البقاء في المواقع الأثرية.. وأحياناً تبرز إشكالات حتى في تمييز بعض الأنواع عن أنواع أخرى.

وفي الفصل السادس، هدف الباحث إلى عقد مقارنة بين المخلفات العظمية السمكية الأثرية ومثيلاتها المعاصرة، من ناحيتي الكم والكيف. فيناقش الباحث بعض الموقفات، التي تجابه هذا النوع من الدراسات ومنها، على سبيل المثال، قضية: هل تشكل تلك المخلفات تمثيلاً حقيقياً للمخلفات التي تركها الأقدمون؟ ذلك أن ثمة عدة عوامل يمكن أن تتدخل لتُحدث خللاً في عينة الدراسة. فالعظام مادة عضوية تتعرض للفناء مع الزمن، والقوارض تقضى على بعضها. وقد تنفذ عوامل بشرية أخرى خلال مراحل الذبح والإعداد والأكل، وجميعها تؤثر على كم وكيف المخلفات العظمية، التي تدخل في السجل الأثري. يضاف إلى هذا عامل الكشف. فالطريقة التي تجمع بها المخلفات العظمية من المواقع

الأسماك في الخليج، استناداً على معلومات زيولوجية (علم الحيوان)، وزيوآثرية (المخلفات العظمية الحيوانية القديمة)، وآثرية، وتاريخية. وقصد الباحث من هذا الفصل معرفة هل طرأ على التركيبة النوعية للأسماك أو على معدات الصيد تحول عبر الزمن؟ وإلى أي مدى انعكس ذلك على إستراتيجيات الصيد.

واستناداً على تلك المعلومات، يتضح أن عظام الأسماك المكتشفة من مواقع الألفين الخامس والرابع ق.م. من منطقة الخليج تعود إلى أسماك صغيرة الحجم تعيش في المياه الضحلة قرب الساحل. ويتعارض هذا مع الدليل من خليج عمان حيث التركيز على الأسماك كبيرة الحجم، التي تعيش في المياه العميقة، مثل أسماك التونة. واستمر الحال على هذا النحو في الخليج عموماً، مع الميل نحو صيد الأسماك الكبيرة خلال الألفين الثالث والثاني، ما يشير إلى الإبحار بعيداً عن الساحل في أعماق البحر. واستمر التباين بين التركيز على نوع دون آخر خلال الفترات الحضارية، وإن لم تتضح بشكل جازم العوامل التي تقف خلف ذلك التباين، وعمّا إن كانت تعزى لوفرة أنواع دون أخرى، أم أنها السيطرة على وسائل وتقنيات تتوفر في مناطق دون أخرى؟

كذلك، كشفت الأدلة الأثرية أن عدة أنواع من الأدوات استخدمت في الصيد. فقد عُثر على غطاسات حجرية للشباك، وصنانير من الصدف والنحاس، وخطاطيف وشباك. وقد تباينت هذه الأدوات بين منطقة وأخرى وفترة وأخرى. كما استخدمت مختلف أنواع المواد الخام، من حجارة وعظام وأصداف ومعادن. وقد أسهم اكتشاف واستغلال النحاس في جنوب الخليج واستخدامه ضمن أدوات الصيد، إلى تكثيف صيد الأسماك، بدءاً من الألف الثالث ق.م.

وفي فصل خامس مطول (ص ٧٦ - ١٧٤)، يعرض الباحث دراسة المخلفات العظمية السمكية من ٢٣ موقعاً أثرياً من منطقة الخليج. وكان لا بد لمثل هذه الدراسة أن تتوافر لها مادة مشابهة في المنطقة، لإجراء الدراسة المقارنة. ولعل الباحث قد اصطدم بحقيقة أن مثل تلك المادة غير متوافرة، لا في المتاحف العالمية ولا في منطقة الخليج، الأمر الذي كلّف

يزال يمارس في بعض مناطق الخليج بمختلف الوسائل التقليدية. ولا تزال الأسماك المجففة تشكل جزءاً من التبادل التجاري بين مستوطنات الساحل، ومستوطنات الواحات الداخلية. وربما شكلت تلك الأسماك المجففة جزءاً من غذائهم الشتوي وقت ارتحالهم إلى الداخل.

وجاء الفصل التاسع (ص ٢١٢ - ٢١٥)، تلخيصاً لكامل البحث؛ إذ اشتمل على أهداف الدراسة والمنهج المتبعة، ثم تلخيصاً للفصول السابقة التي أوجزنا نتائجها أعلاه.

أعقب ذلك قائمة طويلة بالمراجع التي استخدمت في الدراسة (ص ٢١٦ - ٢٢٦)، ما يشير إلى انفتاح الباحث على كل الدراسات، التي يمكن أن تسهم في إثراء بحثه.

أما الملاحق ١ - ٨ (ص ٢٢٩ - ٢٩٢)، فقد حوت معلومات جيدة عن العديد من الجوانب التي استعانت بها الدراسة. فقد حوت قائمة بأسماء أنواع الأسماك المتوافرة في الخليج، وقوائم مفصلة بمادة الدراسة، ووصفاً للمواقع الأثرية التي نتجت عنها المادة، ونحو ذلك.

إنَّ التهنئة موصولةً للدكتور مارك بيتش على هذا العمل الرائع. فقد قدّمت هذه الدراسة معلومات، أكثر مما هو متوافر في جميع الدراسات الأثرية السابقة، عن استغلال سكان الخليج القدماء للموارد البحرية المتوافرة. وقد بذل الباحث جهداً مقدراً في جمع مادة أثرية وإثنوغرافية وعمل على تصنيفها وتحليلها ومقارنتها بمنهج علمية وإحصائية، متجاوزاً الكثير من المعوقات. وقد قدّم هذا العمل للعاملين في المجال كمّاً معلوماتياً هائلاً، شمل سجلاً بأنواع الأسماك المستغلة ومواسم وأساليب صيدها عبر فترة زمنية طويلة، كاشفاً التباين بين مناطق الخليج وعبر أدواره الحضارية.

وقد يلاحظ القارئ لهذا المجلد أن هناك خللاً في الموازنة بين الفصول. فالفصل الخامس، مثلاً، يحوى نحو ١٠٠ صفحة، بينما لا تزيد صفحات جميع الفصول الثمانية الأخرى عن ٨٠ صفحة. وربما كان من الأجدى ألا يأخذ الفصل الأول والأخير صفة "فصل" بل "مقدمة" و"استنتاجات"، إذ هما فعلاً كذلك، ومن ثم يخرجان عن أنهما

الأثرية، تتباين بين بعثة أثرية وأخرى. كما أن عظام الأسماك صغيرة السن، سريعاً ما تغيّب من السّجل الأثري. ولا شك أنّ ذلك كله سينعكس بدوره على المادة العظمية المتوافرة من مختلف المواقع موضوع الدراسة. ولا تزال قضية تحديد النوع من كل قطعة عظم سمكية في كل حالة، من الأمور التي لم تحسم بعد. فهناك أجزاء من الهيكل العظمي يصعب تمييزها بين نوع سمك وآخر.

إثر ذلك أجرى الباحث مقارنة على أساس جغرافي، فاستعرض المادة المتوافرة قديماً وحديثاً من الأقطار المطلة على الخليج (الكويت، المملكة العربية السعودية، إيران، البحرين، قطر، دولة الإمارات العربية المتحدة). وخلال ذلك حاول الباحث معالجة المعوقات أعلاه باستخدام معادلات رياضية وإحصائية شملت: (NISP, relative frequency, cluster analysis, percentage similarity).

طرح الفصل السابع (ص ١٩٨ - ٢٠٧) قضية الترحال بين ساحل الخليج والمناطق الداخلية، مقترنة بالتحويلات الموسمية لسكان الخليج القدماء. وهو أمر يقترن بدوره بوجود أنواع من الأسماك، أو وفرة أنواع أخرى. وكان الهدف من ذلك تسليط الضوء لمعرفة إن كانت تلك المواقع قد شكلت مستوطنات دائمة أم موسمية، وفي أي المواسم؟

استخدم الباحث استنتاجات الدراسة الإثنوغرافية من الفصل الثالث، لتسهم في هذا الجزء من البحث. إلى جانب ذلك، أجرى الباحث دراسة على نمو بعض الأجزاء العظمية لأنواع من الأسماك صيدت في فصول معينة من السنة، أي في مرحلة نمو معينة، ومقارنتها بمثيلاتها من السجل الأثري. يوضح ذلك أن معظم الصيد كان يقع في فصل الصيف، حين يفد السكان إلى الساحل من الداخل في دورتهم الموسمية.

بحث الكاتب في الفصل الثامن (ص ٢٠٨ - ٢١١)، احتمال تجفيف الأسماك في ذلك الوقت لاستخدامها عند الحاجة، وهل لعبت هذه العملية دوراً في التجارة المحلية؟ وهنا أيضاً، كان لا بد من الاستعانة بملاحظات إثنوغرافية أجراها الباحث في المنطقة تبيّن منها أن تجفيف الأسماك لا

مجموعات من فترة العبيد، وأربع من العصر المعدني وثلاث عشرة مجموعة إسلامية أو قبيل الإسلام. ولعل للباحث عذره في ذلك، فتلك أمور أملتها طبيعة العمل الأثري في المنطقة. فالأعمال الأثرية التي تمت في دولة الإمارات تفوق مثيلاتها في بلدان الخليج الأخرى، خاصة تلك التي تحوى المادة المطلوبة للدراسة.

وليت الباحث زودنا بلوحات تحوى رسومات لأنواع الأسماك، الرئيسة منها على الأقل، التي ورد ذكرها في البحث ما يُسهّل على القارئ التمييز بين تلك الأنواع.

من الفصول. وربما كان من الأفضل، أيضاً، دمج الفصلين السابع والثامن إذ إن موضوعاتهما متقاربة ومتداخلة، وكان يمكن لهذا الدمج أن يساعد في توازن حجم الفصول.

كذلك، قد يُلاحظ خللٌ آخر في تمثيل مادة الدراسة لمناطق الخليج من ناحية، وفي تمثيل تلك المادة للأدوار الحضارية التي مرت بها المنطقة، من ناحية أخرى. فالمجموعات الأثرية موضوع الدراسة جاءت إحداها من الكويت، وأخرى من السعودية، و٢١ مجموعة من دولة الإمارات. أما الأدوار الحضارية فيلاحظ أن بينها خمس

أ.د. عباس سيد أحمد محمد علي : قسم الآثار والمتاحف - كلية الآداب، جامعة الملك سعود - ص ب: ٢٤٥٦  
الرياض ١١٤٥١ Email: sidahmed@ksu.edu.sa